مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٧٩

الأربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أغيمان	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد بيرن
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد أونتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد رافيندران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورنتس

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/806)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/806)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة سعادة السيد سيلفيو غونزاتو، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/809، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أيرلندا.

وأود توجيه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/806، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٥٨ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي، بتهنئتكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر.

وترحب أيرلندا ترحيبا حارا بأنه تم الآن للتو اتخاذ القرار ٢٦٥٨ (٢٠٢٢)، الذي يعيد تفويض العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. إن أيرلندا فخورة جدا بالمشاركة في تلك البعثة، التي لا تزال تؤدي دورا حيويا في صون السلم والأمن في البوسنة والهرسك. ولا يزال وجودها أمرا لا غنى عنه. إن هذا التجديد يبعث برسالة هامة لدعم لاستقرار وأمن البوسنة والهرسك ومنطقة غرب البلقان بأسرها، وذلك في وقت يتسم بهذا القدر من عدم اليقين.

بالنسبة للعديد من الناس من جيلي في جميع أنحاء العالم، كانت حروب البلقان في عقد التسعينات دعوة صادمة للاستيقاظ. وأنا بالتأكيد أتذكر ما كان يحدث بوضوح شديد. إنه تذكير لنا جميعا في كل أنحاء العالم بأن الحرب ليست أبدا شيئا بعيدا أو أجنبيا، بل هي شيء يحدث في أي مكان، حتى في القارة الأوروبية. لقد صدمتنا جميعا وحشية هذه الحرب وطابعها اللاإنساني، شأنها شأن الحروب في كل مكان. ومن المؤسف أن الشباب الأوروبيين اليوم يعانون من نفس الشعور بعدم التصديق وهم يشاهدون عدوان روسيا على أوكرانيا دون مبرر ولا مسوّغ.

ومع ذلك فأنا اليوم، بصفتي وزيرا لأوروبا، حين انظر إلى البوسنة والهرسك أرى بلدا لا يمكن التعرف عليه من مشاهد الماضي. وعلى الرغم من أن هناك الكثير مما ينبغي عمله إلا أننا اليوم نرى البوسنة والهرسك التي لا شك أن مستقبلها يكمن في الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، تؤيد أيرلندا بالكامل منظور الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك بوصفها دولة واحدة ذات سيادة وموحدة ومتعددة الأعراق. ونرحب ترحيبا حارا بأن المفوضية الأوروبية قد أوصت لها الآن بمركز البلد المرشح. وستواصل أيرلندا والدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي دعم البوسنة والهرسك في طريقها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ولكن الزخم اللازم لإجراء إصلاحات عاجلة يجب أن يأتي من الداخل.

نأمل أن تحفز هذه التوصية النظام السياسي، وخاصة قادة البوسنة والهرسك المنتخبين حديثا، على المضي قدما في الإصلاحات الرئيسية. ونأمل أيضا أن تطمئن شعب البوسنة والهرسك، وخاصة شبابه، إلى أن بلدهم يبقى أولوية هامة للاتحاد الأوروبي.

وتظل أيرلندا تؤيد بالكامل مكتب الممثل السامي. إننا نشجع جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على احترام الممثل السامي ومكتبه والانخراط معهما إلى أقصى حد. إن أحدث تقرير للممثل السامي (انظر S/2022/806)، الذي نرحب به، يقدم تقييما واضحا ومفصلا للحالة السياسية المقلقة للغاية في البوسنة والهرسك.

لقد كان أمرا إيجابيا للغاية أنه أمكن إجراء انتخابات في الشهر الماضي بشكل آمن وسلمي إلى حد كبير. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الخطاب الانقسامي والسلبي المستخدم، بما في ذلك في الفترة التي سبقت الانتخابات. ندعو جميع الأطراف إلى نبذ هذا الخطاب، الذي لا يؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات القائمة وتقليل احتمالات المصالحة. لا مكان لمثل هذا الخطاب في ديمقراطية أوروبية حديثة. لقد مُنح المُنتخبون الآن ولاية واضحة لتشكيل حكومة والبدء في العمل لمن يمثلونهم. ومن الأهمية بمكان أن يتم تشكيل الحكومة بسرعة من أجل وضع حد للجمود السياسي وشلل مؤسسات الدولة ومن أجل خدمة الشعب بشكل سليم، ولا سيما النساء والشباب.

منذ التوقيع على اتفاق دايتون شهدنا تقدما كبيرا في بناء مؤسسات البوسنة والهرسك واقتصادها. ومع ذلك لا يزال هناك الكثير من العمل لتمكين البوسنة والهرسك من مواصلة المضي قدما. ولا يمكن التسامح مع التهديدات والإجراءات الانفرادية، التي تعمل على ترسيخ التوترات العرقية وزيادة انقسام الدولة أو تقويضها. يجب على الممثلين المنتخبين، بالعمل مع القيادات الوطنية، أن يتعاونوا لتلبية احتياجات المواطنين. وهذا يعني تلبية احتياجات جميع المواطنين.

إننا ندعو جميع الأطراف إلى دعم واحترام المساواة والإدماج باعتبارهما من المبادئ الرئيسية التي ستؤسس لبناء مستقبل مستقر ومزدهر للبوسنة والهرسك. ويشمل ذلك تمكين المرأة، ولا سيما الشابات، مما تستحقه من المشاركة في صنع القرار بجميع أبعاده. وعلى الرغم من التشريعات القائمة فنحن نعلم أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لا تزال منخفضة وأن هناك عقبات تحول دون مشاركتها الآمنة والكاملة. نحث السلطات على كفالة إنشاء آليات فعالة لتنفيذ الحصص من أجل تعزيز التمثيل السياسي للمرأة. وندعو الممثل السامي مرة أخرى إلى التركيز على هذه المسألة الهامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإبلاغ بالتفصيل عن هذه المسألة لإدراجها في التقارير المقبلة لمكتب الممثل السامي.

ونشجع على إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ خطة ٥+٢، التي لا تزال الطريقة الوحيدة المقررة التي يمكن من خلالها لمكتب الممثل السامي أن ينجز مهمته ويعهد بالمسؤولية الكاملة عن شؤونه إلى مؤسسات الدولة وشعب البوسنة والهرسك. ويتعين إحراز تقدم في إصلاح الإطار الانتخابي من أجل الوفاء بالمعايير الأوروبية وضمان أن يتمكن جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية.

ونأسف لأن القادة السياسيين في البوسنة والهرسك لم يتمكنوا من إيجاد حل عملي ومقبول للطرفين. ونأمل أن نرى اتفاقا دائما بشأن النظام الانتخابي للبوسنة والهرسك يتم التوصل إليه من خلال مزيد من الحوار ويحظى بدعم جميع الأحزاب السياسية.

ومما لا شك فيه أن البوسنة والهرسك أمامها عمل صعب. ومع ذلك، فمن خلال الحوار والإرادة السياسية الحقيقية ودعم شعوب وأمم العالم، الذي تيسره الأمم المتحدة، ستعالج البوسنة والهرسك قضاياها بجدية. ونحن واثقون من أن إرث الماضي لم ولن يملي مستقبلها، وأن البوسنة والهرسك ستتمكن من تحقيق كامل إمكاناتها بوصفها دولة شاملة للجميع وآمنة ومزدهرة في أسرة الأمم الأوروبية.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): سنركز اليوم على أربع نقاط.

أولا، تحيط المكسيك علما بالانتخابات التي أجريت في البوسنة والهرسك في بداية تشرين الأول/أكتوبر. والأهم الآن هو التنفيذ الكامل والفعال لقرار الناخبين والتشكيل الفوري لحكومة جديدة. ولا يمكننا أن

نقبل بجمود سياسي آخر في اتحاد البوسنة والهرسك، وهو الأمر الذي حدث في عام ٢٠١٨ وأدى إلى تمديد ولاية عام ٢٠١٤ لمدة ثماني سنوات. الآن وقد اكتملت الانتخابات، فإن تنفيذ مجموعة التدابير أمر حاسم لكفالة الإنشاء السريع للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وكما ذكر وفد أيرلندا، نعتقد أن المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة وبصورة مجدية في الحياة السياسية للبلد أمر أساسي؛ ولا تزال هذه مسألة معلقة. ومن المؤسف أن أقل من ٢٥ في المائة من أعضاء البرلمان المنتخبين هم من النساء، وأن مستوى مشاركة المرأة أقل من ذلك في السلطة التنفيذية.

ثانيا، يساورنا قلق عميق إزاء محاولات جمهورية صربسكا الاضطلاع باختصاصات الدولة ومسؤولياتها، في انتهاك للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وهذه الأعمال تؤجج الخطاب الانفصالي وتقوض مؤسسات البوسنة والهرسك.

ثالثا، على الرغم من أن التقدم المحرز في تنفيذ خطة ٥+٢ كان ضئيلا، فإننا نسلط الضوء على التقدم المحرز في مجال الإصلاح المالي، وكذلك في مجالات الشفافية وتطوير البنية التحتية والنمو الاقتصادي، في مقاطعة برتشكو.

رابعا، نشجب استمرار تمجيد مجرمي الحرب. وكما قلنا في الماضي، فإن الروايات من هذا النوع لا تفضي إلى المصالحة. ونحث على وضع حد لخطاب الكراهية. ونأمل أن يقدم مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك المسؤولين عن تمجيد المجرمين إلى العدالة. ولا بد من معالجة العديد من المسائل المعلقة لتضميد جراح النزاع. ويمكن أن يكون اعتماد تشريع بشأن عمليات إحياء الذكرى أمرا أساسيا في تكريم الضحايا ومنع التلاعب بالتاريخ.

وأود أن أختتم بياني بالترحيب بالتجديد الإجماعي لمدة عام واحد للإذن بولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، لأنها تؤدي دورا حاسما في استقرار البلد.

وبما أن هذا هو البيان الأخير الذي يدلى به وفد المكسيك بوصفه عضوا منتخبا في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠٢١-٢٠٢٢، أود أن أختتم بياني بتشجيع الأطراف والسلطات في البوسنة والهرسك على مواصلة التحرك نحو تنفيذ خطة ٥+٢ حتى تتوفر الشروط يوما ما لإغلاق مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على دعم النرويج لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، بوصفها دولة واحدة تضم كيانين ومقاطعة برتشكو. ونرحب بإجراء الانتخابات العامة سلميا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد سررنا برؤية المواطنين يمارسون حقهم الديمقراطي في انتخاب ممثليهم، الذين يتحملون الآن مسؤولية تحقيق تطلعات الشعب بأن تتحول البوسنة والهرسك إلى بلد أوروبي مسالم ومزدهر وينحو منحى الإصلاح. ومع ذلك، لن يكون ذلك ممكنا إلا إذا عملت سلطات البوسنة والهرسك معا بشكل بناء وبما يحقق المصلحة الفضلى لجميع الناس في البلد.

ونشجع الجهات الفاعلة السياسية على السعي إلى الحوار والإسهام في إيجاد حلول مشتركة ومستدامة. ونرحب بقرار المفوضية الأوروبية التوصية بمركز المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك، ولكننا نلاحظ أن البلد لا يزال يواجه تحديات خطيرة. وهناك عمل كبير يتعين القيام به قبل التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ولذلك، نحث السلطات على أن تظل ملتزمة بعملية الانتقال الديمقراطي. والنرويج على استعداد لدعم الإصلاحات الضرورية والإسهام فيها.

ويذكر تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر S/2022/806) أنه لم يحرز سوى تقدم سياسي محدود بشأن القضايا الحاسمة. ولا تزال النرويج تشعر بالقلق إزاء الخطاب الاستقطابي القائم على أساس عرقي، وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى إدانة خطاب الكراهية والامتناع عنه.

ولا تزال مشاركة المرأة في الحياة السياسية في البوسنة والهرسك محدودة أيضا. فهي تواجه التمييز والتهديدات والمضايقات، مما يضر ببناء السلام والأمن. ونشجع السلطات بقوة على تعزيز الحماية

القانونية وكفالة المساءلة. فالعدالة والمساءلة عن جرائم الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، أمران أساسيان لبناء سلام مستدام وبيئة سياسية شمولية في البوسنة والهرسك.

ولا تزال الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك هشة، ويواجه البلد أخطر أزماته السياسية في فترة ما بعد الحرب. وهناك حاجة إلى استمرار المساعدة الدولية لكفالة السلام المستدام. إن العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) أساسية للحفاظ على الاستقرار وتهيئة بيئة مأمونة وآمنة لجميع المواطنين. ولذلك، نرحب ترحيبا قويا بحقيقة أن المجلس صوت لتوه مؤيدا لتجديد ولايتها في القرار ٢٦٥٨ (٢٠٢٢). ويتسم العمل المتواصل لعملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي بأهمية حيوية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن دعمنا الكامل لمكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك ودوره الهام في الإشراف على تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام. ونتطلع إلى اليوم الذي تكتمل فيه خطة ٥+٢ ويمكن إغلاقلمكتب ولا تكون هناك حاجة إلى الإشراف الدولي على البوسنة والهرسك.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أرحب برئيس الرئاسة الثلاثية للبوسنة والهرسك في جلسة اليوم.

ترحب فرنسا بإجراء الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وندعو جميع الممثلين السياسيين المنتخبين حديثا للبوسنة والهرسك إلى التعاون البناء بغية كفالة التشكيل السريع وبدون عوائق للسلطات التشريعية والتنفيذية على جميع مستويات الحكومة.

وسيكون من غير المقبول تكرار الجمود السياسي الذي حدث خلال الدورة التشريعية السابقة، ولا سيما الفشل في تشكيل حكومة اتحادية جديدة. ويجب على سلطات البوسنة والهرسك أن تتحمل مسؤولياتها وأن تجد سبيلا لكفالة الحوار والحلول التوفيقية بغية تمكين مؤسسات بلدها من الأداء السليم وتلبية الاحتياجات الملموسة لمواطنيها، الذين صوتوا لهم لتولي السلطة.

ويجب أيضا أن تلتزم سلطات البوسنة والهرسك التزاما راسخا بطريق الإصلاح، الذي سيساعد البلد على إقامة علاقات أوثق مع أوروبا. ومن المؤسف أنه لم يُحرز سوى تقدم محدود خلال العام الماضي. وترحب فرنسا بالاتفاق السياسي الذي أبرمه في بروكسل في ١٢ حزيران/يونيه الممثلون السياسيون للبوسنة والهرسك تحت رعاية رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل. ويجب الآن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها، ولا سيما تلك المتعلقة بالأولويات الـ ١٤ لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في غضون ستة أشهر من إنشاء السلطة التنفيذية الجديدة.

وتؤيد فرنسا تأييدا تاما الآفاق الأوروبية للبوسنة والهرسك وجميع بلدان غرب البلقان.

وينبغي أن تكون التوصية الأخيرة للمفوضية الأوروبية بمنح البوسنة والهرسك مركز البلد المرشح للاتحاد الأوروبي حافزا لقادة البلد على التعجيل بالإصلاحات اللازمة للبوسنة والهرسك لإحراز تقدم حاسم نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. ونحن على استعداد لمناقشة مسألة الاعتراف بمركزها كبلد مرشح مع شركائنا الأوروبيين.

ولا يزال الوجود الدولي في البوسنة والهرسك أساسيا تماما لاستقرار البلد والمنطقة، وفقا للإطار الذي يوفره اتفاق دايتون للسلام. وفيما يتعلق بالعنصر العسكري، فقد اضطلع الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤ بالدور الرئيسي في استقرار السلام في البلد من خلال العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي يقوم بها باسم المجتمع الدولي، وفقا لاتفاق دايتون وقرار مجلس الأمن. ولذلك، نرحب باتخاذ القرار ٢٦٥٨ (٢٠٢٢)، الذي يجدد ولايتها. وفيما يتعلق بالعنصر المدني، ترحب فرنسا بولاية الممثل السامي. ونذكر بأن مكتب الممثل السامي لا يقصد به البقاء لفترة أطول مما هو ضروري، أي عندما يتحقق جدول أعمال ٥+٢.

وفي الوقت الذي تهز فيه حرب روسيا على أوكرانيا أوروبا، فإن فرنسا لن تدخر جهدا في العمل من أجل الاستقرار في البلقان. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار تفاقم التوترات والانقسامات المجتمعية في

البوسنة والهرسك. ومن غير المقبول أن يدعو بعض القادة إلى الانفصال أو التشكيك في مبدأ مجتمع التعددية المنفتح والشامل. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها الثابت بوحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ونؤكد مجددا أيضا أهمية العدالة لجميع الضحايا، والتعويضات وضمانات عدم التكرار لجميع الجرائم المرتكبة أثناء الصراع. وعملية العدالة الانتقالية، التي هي السبيل الوحيد لتحقيق الهدف النهائي للمصالحة، تظل هي الأساس المتين الوحيد لمستقبل البلد. وندين بأشد العبارات تمجيد مجرمي الحرب المدانين أو إنكار الإبادة الجماعية. فهذا يتنافى مع قيم الاتحاد الأوروبي.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن الإرادة السياسية للساسة البوسنيين هي التي ستمكن البوسنة والهرسك من التقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرنا أن مجلس الأمن أعاد مرة أخرى بالإجماع الإذن بالعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وبعث برسالة دعم واضحة لمهمتها البالغة الأهمية المتمثلة في صون السلم والأمن في البوسنة والهرسك ودعم اتفاقات دايتون. كما نشكر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على التزامهم المستمر بتلك المهمة الأساسية. وعلى الرغم من أنه ليس حاضرا هنا اليوم، فإننا نقدر تقديرا كبيرا التقرير الأخير للممثل السامي كريستيان شميت، الذي أطلع الأمين العام المجلس عليه (انظر S/2022/806). وتمشيا مع السوابق ومتطلبات القرار ١٠٣١ (١٩٩٥)، فإن تقارير الممثل السامي حيوية لإبقاء المجتمع الدولي على علم بالجهود الجارية لضمان الاستقرار والازدهار الدائمين في المنطقة.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بهدف إقامة البوسنة والهرسك الديمقراطية والمستقرة والمزدهرة. ونحن نؤيد تماما اندماجها الكامل في المجتمع الأوروبي – الأطلسي والمسار النهائي إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. واحترام المؤسسات الديمقراطية ونزاهة الانتخابات عنصران حيويان في تلك التطلعات. ولذلك، يساورنا قلق عميق إزاء ادعاءات التزوير في الانتخابات الأخيرة، ولا سيما في السباق الرئاسي لجمهورية صربسكا، وعدم مساءلة مرتكبي التزوير. ونشجع المؤسسات البوسنية على معالجة أوجه القصور التي أثارها مراقبو الانتخابات معالجة كاملة، ونحث جميع أصحاب المصلحة والمواطنين على متابعة أي شكاوى من خلال القنوات القائمة. وبمجرد التصديق الكامل على نتائج الانتخابات، نحث القادة من جميع الأطراف على بذل كل جهد ممكن لدعم تشكيل الحكومة على وجه السرعة. واستعادة وظائف الاتحاد هي الخطوة الأولى نحو استعادة التوازن الداخلي الذي تحتاجه البوسنة والهرسك لمعالجة مسائل الحكم، وتحقيق الرخاء، والاستجابة للتحديات الجيو سياسية الأوسع نطاقا.

وتؤيد الولايات المتحدة مكتب الممثل السامي واستخدام سلطات بون عندما يرى الممثل السامي ذلك ضروريا. وسلطات بون أداة رئيسية للحفاظ على الاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة. وكان فرض القانون في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ضروريا لرفع الحظر عن عمل الاتحاد، ومنع انهيار المحكمة الدستورية الاتحادية، ومعالجة مسائل تقاسم السلطة.

ويضطلع مكتب الممثل السامي بدور مركزي في كفالة تنفيذ الجوانب المدنية لاتفاقات دايتون للسلام. وإلى أن تستوفي البوسنة والهرسك معايير خروجها من الإشراف الدولي، يجب أن يبقي مكتب الممثل السامي. ولا تزال الولايات المتحدة ثابتة في دعمها لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وطابعها المتعدد الأعراق. ونحن ملتزمون بالشراكة مع مواطني البوسنة والهرسك وحكومتها وهم يعملون من أجل الإصلاحات الانتخابية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة اللازمة لتأمين المستقبل الذي يستحقه كل شعب البلد.

السيدة إيفستينيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نلاحظ مع القلق الأزمة السياسية الداخلية المتفاقمة في البوسنة والهرسك. وقد حدث تفاقم لم يسبق له مثيل للاختلافات العرقية وتدهور الحوار بين الطوائف طوال فترة ما بعد الصراع. وذلك نتيجة مباشرة للتدخل السافر من جانب البلدان الغربية في الشؤون البوسنية الداخلية بهدف

إعادة تشكيل تلك الدولة المتعددة الجنسيات وفقا لصيغها الخاصة. ويهدد نهج الاستعمار الجديد هذا تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام ١٩٩٥، ويقوض الأسس الدستورية لدولة البوسنة والهرسك، وينتهك الحقوق الأساسية للشعوب المكونة لها، ويخلق توترات جديدة في البلد وفي البلقان ككل. وليست جمهورية صربسكا هي مصدر المشاكل، كما أصر الغرب بمستوى من المثابرة يمكن استخدامه على نحو أفضل، بل هي شيطنة متعمدة لكل ما لا يندرج في الإطار الأوروبي – الأطلسي الذي يفرض على شعوب البوسنة والهرسك.

وتشهد نتائج الانتخابات العامة التي أجريت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر على أن مفهوم الدولة ذي التوجه العرقي والقائم فعلا على أساس دايتون يفضل بوضوح على الصيغة المدنية الزائفة التي تفرض بالقوة على البوسنة والهرسك من الخارج. وما من شك في أن الأغلبية الساحقة من الناخبين اختارت اتفاق دايتون وفرضيته الأساسية بشأن الدور المركزي للشعوب التأسيسية. ونلاحظ مع الأسف أن زملائنا ليسوا جميعا سعداء بالخيار السيادي والديمقراطي الذي اتخذه سكان البوسنة والهرسك. ويحاول المشاركون الغربيون – بما في ذلك من خلال مبعوثيهم الخاصين العديدين وربيبهم غير الشرعي، الممثل السامي الذي نصب نفسه ممثلا ساميا – فرض إرادتهم على شعوب البوسنة والهرسك، وهم لا يسترشدون في ذلك إلا بمصالح جيوسياسية أنانية. إنهم يغتصبون سلطات السلطات المنتخبة بصورة قانونية في دولة ذات سيادة ويحلون محل مؤسسات المجتمع الشرعي. ومن الواضح أنهم يسعون إلى تنحية القادة الوطنيين الشرعيين الذين لا يروقون لهم جانبا، مستخدمين مرة أخرى العقوبات الأحادية تحت ذرائع مفتعلة وجميع أنواع الضغط والابتزاز.

ونود أن نحذر المجلس مرة أخرى من أن اتباع سياسة قصيرة النظر كهذه ستكون له عواقب وخيمة للغاية. وندعو إلى وضع حد لمزيد من التجارب على الدولة البوسنية المستقلة وشعوبها، وإلى إعطائها الفرصة للتطور بشكل مستقل بما يتفق تماما مع قواعد ومبادئ القانون الدولي. ونشدد على أن هذا يصب في مصلحة جميع الشعوب المكونة للبوسنة والهرسك وجميع مواطنيها.

وقد استرعينا الانتباه مرارا إلى أن النشاط المتزايد لمكتب الممثل السامي ليس منفصلا عن الواقع فحسب، بل يشكل أيضا تهديدات إضافية للسلام والاستقرار في البلد، وهو ما يتعارض مباشرة مع المهام الموكلة إليه أصلا.

يبدو أن التدخل السافر في الممارسة التشريعية وممارسات إنفاذ القانون لا يخفف من حدة هذه المسائل إلا في بداية الأمر. ولكن في واقع الأمر، فإن ما يحدث أنّ لهذه المسائل دوافع خفية تتسبب في تعقيدات تؤدي بدورها إلى إهدار جميع الفرص للتوصل إلى حل توفيقي.

وأود أن أشير إلى أنه الآن فقط، وبعد تطور يتعلق بالتعديلات التي أجريت على قوانين الانتخابات التي لم تكن تحظى بشعبية في الغرب، بدأ الناس يتحدثون عن تقويض سيادة البوسنة، ويمكننا أن نرى استخدام المعايير المزدوجة الآن أكثر من أي وقت مضى. وينبغي إغلاق هيئة الحوكمة الاستعمارية هذه للتأكد من أن بوسع شعب البوسنة والهرسك أن يتنفس الصعداء ويرحب بالحرية، فضلا عن تحمُّل المسؤولية عن مستقبل دولته.

إن عملية الجهود المتعددة الأطراف لكفالة تحقيق التسوية بعد انتهاء النزاع في البوسنة والهرسك نفسها تنأى على نحو متزايد عن إطار دايتون. ولنذكر فقط مثالا على ذلك: مهزلة اجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام المعقود في سراييفو في حزيران/يونيه ٢٠٢٢. في ذلك الوقت، لم تبلغ روسيا بمجرد عقد الاجتماع على الرغم من عضويتها الكاملة في المجلس التوجيهي. وأُدلي ببيانات باسم المجلس التوجيهي دون التماس رأي روسيا. إن نهجا كهذا لا يمكن أن يعزز سلطة هذه الهيئة الاستشارية أو يساعد على التوصل إلى حلول مقبولة.

وندعو زملاءنا إلى العودة إلى ممارسة الحوار القائم على الاحترام وتوافق الآراء. ولن نعلق على ما يسمى بتقرير المدعو الممثل السامي، لأننا نعتقد أنه من غير المقبول نشر تصورات عشوائية

لشخص عادي بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن. ونقترح أن يطلع أعضاء المجلس على تقرير جدير بالاهتمام، ألا وهو تقرير جمهورية صربسكا الذي يزخر بمعلومات وقائعية مفيدة عن الحالة الحقيقية في البوسنة والهرسك.

لقد صوتنا مؤيدين تمديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لمدة سنة أخرى (القرار ٢٦٥٨ (٢٠٢٢). ويسرنا أن يسود ذلك النهج المسؤول والبناء، حيث كانت الوثيقة التي صوتنا عليها غير مسيسة وتقنية بحتة. وفي الوقت نفسه، نود أن نكرر القول بأننا نشعر بالقلق إزاء مضاعفة قوام وحدة قوة الاتحاد الأوروبي – ألثيا في عام ٢٠٢٢ دون مبرر حتى الآن، خاصة وأن قيادة العملية نفسها نفت عدم وجود تهديدات مباشرة للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. فما هو سبب مضاعفة قوامها إذن؟ في الوقت نفسه، تثير هذه التدابير الشعور بالقلق بين المواطنين، ونحذر من محاولات إشراك القوى الأوروبية في العمليات السياسية الداخلية.

ونهيب بالمجلس أن يقيّم بصورة بناءة الأحداث في البوسنة والهرسك حصرا من منظور اتفاق دايتون للسلام الذي أيده مجلس الأمن في قراره ١٠٣١ (١٩٩٥). وتؤيد روسيا، بصفتها أحد الشهود على المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق دايتون، تأييدا كاملا المبادئ الأساسية لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، والمساواة بين الشعوب التأسيسية الثلاثة والكيانين المكونين للدولة اللذين يتمتعان بسلطات واسعة. إننا مقتنعون بأن مفتاح حل المسائل البوسنية الداخلية يكمن في الحوار الدولي الشامل وحده، دون تدخل خارجي وعلى أساس المنطلقات المحددة في اتفاق دايتون وحده.

السيد خوجا (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل السامي، السيد كريستيان شميت، الذي لا يوجد معنا في القاعة اليوم، على تقريره الثاقب عن نشاط مكتبه وكذلك التطورات في البوسنة والهرسك. ونؤيد تأييدا تاما مهمته بوصفها عنصرا رئيسيا لتحقيق الاستقرار وإدارة البلد على نحو سليم.

لقد كانت الانتخابات العامة على مختلف المستويات موضع تركيز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث نظمت بشكل جيد عموما على الرغم من تزايد الانقسام على أسس عرقية وما يترتب عن ذلك من آراء متباينة بشأن مستقبل البلد. ونشيد بإسهام الممثل السامي في اتخاذ مجموعة من القرارات التي تسمح بتمويل الانتخابات العامة، بما يكفل بالتالي ضمانات هامة لنزاهتها. ونشجع جميع الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك على التعاون وتشكيل الهيئات الحكومية على جميع المستويات. وفيما يتعلق بمستقبل البلد في الأجل الطويل، نحث جميع الأطراف على أن تواصل المشاركة الكاملة في الحوار، فضلا عن السماح بإصلاح القانون الانتخابي الذي تمس الحاجة إليه.

إن الحفاظ على الاستقرار وتعزيز التعاون والرخاء في غرب البلقان متطلبات أساسية بالنسبة لألبانيا. فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأهمية القصوى للتطلعات الأوروبية والأوروبية – الأطلسية لجميع بلدان غرب البلقان. ونرحب بتوصية مفوضية الاتحاد الأوروبي بمنح البوسنة والهرسك مركز المرشح للعضوية. ويجب أن يستمر العمل على الإصلاحات لأجل الوفاء بالأولويات الرئيسية الـ ١٤ لبدء مفاوضات الانضمام. ويجب تنفيذ الاتفاق السياسي بين القادة الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في بروكسل في ١٢ حزيران/يونيه.

إن توصية مفوضية الاتحاد الأوروبي تُعدُّ لحظة تاريخية لمواطني البلد ومعلما هاما آخر للتكامل الأوروبي في المنطقة. من ذلك المنطلق نرى في مؤتمر قمة زعماء غرب البلقان المقرر عقده اليوم وغدا في ألمانيا في إطار عملية برلين لحظة أخرى للتحقق من مسار الإصلاحات والالتزامات التي تعهدت بها جميع دول غرب البلقان الست. ونتطلع في هذا السياق إلى مؤتمر القمة القادم لغرب البلقان والاتحاد الأوروبي الذي سيعقد في تيرانا، ألبانيا، في ٦ كانون الأول/ديسمبر.

لكن وبالرغم من التقدم المحرز والأخبار السارة، لا تزال هناك تحديات خطيرة. ونشعر بالقلق العميق إزاء الخطاب التحريضي

والانفصالي المتكرر لزعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، ميلوراد دوديك، الذي يطعن في أساسيات اتفاق دايتون ويشكك في السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها. وكما أشار بنفسه في ٢٩ آب/أغسطس فإنه لا يزال بانتظار اللحظة والظروف المناسبة لهدم وحدة بلده البوسنة والهرسك.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يستخف بالسيد دوديك، لأنه لن يفوت فرصة أبدا لاستخدام ترسانته المثيرة للجدل: الإشادة بمجرمي الحرب المدانين، وتهديد الجيران المسلمين، وتشجيع الخلل الوظيفي في بلده، فضلا عن الترويج لمخططات موازية. فهو بذلك في تناقض صريح مع الجهود المبذولة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أي ذلك المنظور لا أساس له سوى وحدة البوسنة بوصفها دولة واحدة. ويجب ألا يُسمح له باختطاف مصير البوسنة والهرسك أو التضحية به.

ولئن كان هناك من يشك في مصدر إلهام السيد دوديك هذا فليست هناك حاجة للتخمين: إذ علينا أن نتحقق قبل كل عملية انتخابية إلى أين تتجه رحلاته الجوية، لأن تلك الوجهات هي المكان نفسه الذي يذهب إليه للحصول على تعليمات جديدة.

إن الاستقرار والأمن اللذين تم تحقيقهما بشق الأنفس في غرب البلقان فضلا عن أفق الانضمام إلى المسار الأوروبي سيكونان موضع شك خطير، بل سيعطلان ويقوضان إذا سمحنا لدوديك بترويج أفكار عن الجمهوريات أو الكيانات المنبثقة بأي شكل أو مسمى من شأنه أن يسبب سوء أداء الدول أو اختلالها وظيفيا.

وكما ذكرت عدة مرات في هذه القاعة، فإن شعوب المنطقة تزداد قربا من بعضها البعض، وذلك هو الأفق الوحيد الذي يجب أن ندعمه. ويجب ألا يضطروا أبدا إلى الاختيار بين الهويات العرقية والوطنية. لهذا السبب يجب الرد بقوة على الأفراد، بمن فيهم السياسيون الذين يعرقلون أداء الدولة ويحرضون على الكراهية بين الأعراق، بما في ذلك بفرض الجزاءات وغيرها من الإجراءات القانونية. وفي هذا السياق، ندحض وندين بأشد العبارات إنكار وقوع الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب سواء في البوسنة أو في أي مكان آخر في المنطقة لأنها تعرقل جهود المصالحة.

ويجب دعم البوسنة والهرسك بما يعطي شعبها الأمل اللازم لبناء مستقبله. كما يُعدُّ التعويض الواجب لضحايا الحرب جزءا من عملية التعافي ويجب السعي إليه بتقان. كما نعلم وكما بيّن التاريخ فإنه يمكن تكرار الجرائم المنسية التي لم يعاقّب عليها.

وأود أن أختتم بياني بالترحيب بتجديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك بوصفها خطوة هامة لصون الأمن والاستقرار في البلد والحفاظ على سلامتها كدولة واحدة، فضلا عن أنها مؤشر واضح على دعم الشعب البوسني وجهوده لبناء مستقبله على أساس من الوحدة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام أُجريت انتخابات عامة في البوسنة والهرسك. وقد كانت تلك العملية سلمية وسلسة. كما ظلت الحالة السياسية بعد الانتخابات مستقرة، بينما حُلت بعض المنازعات ذات الصلة في إطار قانوني وعلى النحو السليم. وهذا يدل على قدرة شعب البوسنة والهرسك واستعداده وتصميمه على الحفاظ على الاستقرار السياسي والعيش في وئام. وتعرب الصين عن تقديرها لهذه الجهود وترحب بها.

فبعد هذه الانتخابات يمر الوضع السياسي في البوسنة والهرسك بمرحلة جديدة. تأمل الصين أن تحافظ الأطراف في البلد على الزخم الإيجابي الحالي وأن تعزز المشاورات وأن تصل إلى التوافق فيما بينها فضلا عن تعزيز الخطة السياسية للبلد بصورة مشتركة.

منذ بعض الوقت، أصبح استخدام سلطات بون مثيرا للجدل إلى حد كبير في البوسنة والهرسك. ويساور الصين قلق بالغ إزاء هذا الأمر، لأن الممثل السامي وسلطات بون ترتيبان خاصان من حقبة زمنية معينة. فالبوسنة والهرسك، في نهاية المطاف، بلد ذو سيادة يحتاج إلى إيجاد سبيل ممكن للحكم المستقل والفعال. ونأمل أن يتصرف المجتمع الدولي بطريقة عادلة ومتوازنة وحكيمة بشأن البوسنة والهرسك، وأن يحترم احتراماً تاماً آراء وشواغل جميع الأطراف وأن يمتنع عن فرض خطط خارجية.

وما فتئت الصين تعارض دائماً الجزاءات الانفرادية التي لا يأذن بها المجلس وتنتهك القانون الدولي. ونحثّ البلدان ذات الصلة على الامتناع عن استخدام الجزاءات الانفرادية وغيرها من الوسائل للتدخل في الشؤون الداخلية للبوسنة والهرسك.

وتواجه البوسنة والهرسك، التي تأثرت بكل من الجائحة والبيئة الأمنية الخارجية، صعوبات وتحديات خطيرة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ولا يزال معدّل التضخم مرتفعاً، وقد انخفض الاستثمار الأجنبي انخفاضاً كبيراً، وأصبحت بطالة الشباب وتدفق السكان إلى الخارج مشكلتين خطيرتين للغاية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من دعمه ومساعدته للبوسنة والهرسك، وأن يولي مزيداً من الاهتمام لتدفق السكان خارجها، ولا سيما الشباب، وأن يساعد البوسنة والهرسك على مواجهة تحدياتها الإنمائية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للبوسنة والهرسك أيضاً أن تهيئ بيئة أعمال منصفة وعادلة وغير تمييزية للشركات الأجنبية لكي تعمل هناك. فمن شأن ذلك أن يساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي، وإيجاد فرص عمل للسكان المحليين، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في البوسنة والهرسك.

وتدعم الصين جميع الجهود التي تفضي إلى صون السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وتقدّر الأدوار البناءة التي تضطلع بها صربيا وكرواتيا وغيرهما من بلدان المنطقة في ذلك الصدد. لقد صوتت الصين من فورها تأييداً لقرار تجديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وتأمل أن تواصل عملية ألثيا الاضطلاع بدور إيجابي في صون الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن الصين تحترم سيادة البلد واستقلاله ووحدته الوطنية وسلامته الإقليمية. ونحترم اختيار شعبها لمستقبل البلد ونؤيد الشعب هناك في استخدامه قدراته وحكمته لحل المشاكل التي يواجهها. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي بغية الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية الطويلة الأجل في البوسنة والهرسك وغرب البلقان.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): إن الانتخابات العامة التي أجريت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر حدثت على خلفية من التوتر والنزاع المجتمعي الذي غذته الشعارات الرنانة المثيرة للانقسام. ونحيط علماً بالتدابير العديدة المتخذة للتمكين من إجراء الانتخابات وتيسير عمل المؤسسات، بما في ذلك تعيين قضاة في المحكمة الدستورية، وتيسير التفاعلات بين مجلسي البرلمان، وتعزيز مشاركة المواطنين في العملية التشريعية. ونحثّ الأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك على الدخول في حوار بغية التوصل إلى حل متفق عليه للتعايش في مجتمع يحترم التنوع وعلى أساس التمثيل المتساوي في مؤسسات الدولة.

ولا يزال أداء الدولة لوظيفتها يتوقف على تنفيذ اتفاق دايتون الذي يجب أن تلتزم به مختلف الكيانات السياسية. توفر تلك الاتفاقات خريطة طريق متوازنة تتبعها البوسنة والهرسك، بمشاركة جميع مكوناتها. وتعتقد غابون أن الخلافات التي قد تنشأ عن تنفيذ تلك الاتفاقات يجب أن تُحل بتوافق الآراء. وتنفيذ جميع قرارات المحكمة الدستورية ضرورة حيوية لتعزيز سيادة القانون. ونحثّ جميع الأطراف على تجنب الخطب الرنانة أو المبادرات الانفرادية وسياسات الأمر الواقع التي يمكن أن تعقّد الطريق إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتكامل الإقليمي.

ويجب بذل جهود إضافية لتعزيز العيش المجتمعي وتماسكه. وينبغي الترحيب بالتدابير المتخذة للاعتراف على نحو أفضل بضحايا الحرب لأنها تعزز المصالحة. ويجب حلّ العقبات في إعداد الميزانية لعام ٢٠٢٣. وهي عقبات تحرم الدولة من دخلها وتقوض عملها.

والهجرة الكبيرة للشباب مسألة تثير قلق البوسنة والهرسك التي تُحرم كل عام من القوى الحيوية التي تحتاج إليها لبناء الدولة. ويحث بلدي الزعماء السياسيين على إيجاد حلول سياسية متضافرة لمختلف التحديات التي تقوض بناء الدولة. وأي عمل يضعف مؤسسات الدولة بحرمانها من وسائل عملها يقوض جهود بناء السلام.

وفي الختام، أود أن أدعو السلطات السياسية في البوسنة والهرسك إلى إظهار التزامها ببناء الدولة بروح من الحوار وتوافق الآراء. ونرحّب

بدور العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في دعم البوسنة والهرسك على طريق السلام والاستقرار السياسي. ونحن نولي اهتماماً وثيقاً لآثار التدابير التي اتخذها الممثل السامي لإنشاء حكومة لإخراج البلد من المأزق السياسي الذي استمر منذ عام ٢٠١٨.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب البرازيل بحضور ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة.

أولاً، أشكر أيرلندا على النهج البناء الذي اتبعته في المفاوضات الرامية إلى تجديد أذون عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي. وندرك أن أعضاء آخرين في المجلس يفضّلون تعميق بعض جوانب الولاية، ونرحّب بروح الالتزام لدى الجميع لصالح نص توافقي. وباتخاذ القرار ٢٦٥٨ (٢٠٢٢) اليوم، يعرب المجلس، بصوت واحد، عن دعمه لاستقرار البوسنة والهرسك.

إن تقرير الممثل السامي، الذي قد أطلع الأمين العام المجلس عليه (S/2022/806)، يُبرز هشاشة التوازن السياسي في البلد، مؤكداً التقارير الواردة من سفارتنا في سراييفو. وقد انتهت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر دون وقوع حوادث. ونحن ممتنّون للجهود التي بذلها الممثل السامي في ذلك الصدد، ولكننا نشير مع القلق إلى الخطب الرنانة التي تميل إلى إبراز الاستياء والانقسامات القائمة على أساس عرقي. ونشجّع القادة البوسنيين على مواصلة المشاركة في عملية المصالحة وتجنب الأقوال والأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى العنف. ونعتقد أن وجود عملية ألثيا، في السياق الحالي، لا يزال أساسياً لضمان السلام.

بيد أن البرازيل ترى أن من المهم أن يأخذ البوسنيون أنفسهم زمام المبادرة في الاضطلاع بالإصلاحات المؤسسية اللازمة لبناء دولة عاملة قادرة على ضمان رفاه سكانها وازدهارهم. ونأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ خطة ٥+٢. وقد حان الوقت لوضع حد للتردد وزيادة مشاركة القوى السياسية في المفاوضات، بهدف تحديث التشريعات وتعزيز سيادة القانون.

ونرحّب بمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الجهود الرامية إلى التوسّط في الإصلاحات الانتخابية، فضلاً عن استمرار مشاركة الأمم المتحدة في إعادة إعمار البلد. إن استقرار البوسنة والهرسك أمر بالغ الأهمية للحفاظ على السلام في البلقان. لذلك نشجّع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى على اتخاذ إجراءات بنّاءة لتعزيز حق الشعب البوسني في تقرير مستقبله.

السيد رافندران (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته أمر أساسي لبناء سلام واستقرار دائمين في البلد.

وقد أدى الاتفاق إلى إرساء السلام من خلال إقامة نظام ديمقراطي في البلد، ويوفر إطارا للحوار بين الأحزاب السياسية على أساس المساواة والاحترام المتبادل والحلول التوفيقية وتوافق الآراء. ولتحقيق أهداف الاتفاق الإطاري العام للسلام، يتعين على جميع الأطراف أن تشارك في الحوار بروح من التفاهم والتعاون المتبادلين.

وفي هذا السياق، نشيد بنجاح للجنة المركزية للانتخابات في إجراء الانتخابات العامة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتجسد نتائج الانتخابات إرادة شعب البوسنة والهرسك. وقد أظهرت الانتخابات مرة أخرى الحاجة إلى التعاون الجماعي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسلام والاستقرار. ونأمل أن تتعاون جميع الأحزاب السياسية التي فازت بتفويض الشعب، إلى جانب قادتها، بطريقة بناءة وتدريجية.

وما برح مكتب الممثل السامي يشرف على تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق. وينبغي حل الخلاف بشأن مكتب الممثل السامي من خلال المشاركة البناءة، تماشيا مع اتفاق السلام.

إن المبادرات المتعلقة بمكافحة الفساد، وتحقيق الفعالية والكفاءة في الحوكمة، والسياسات غير التمييزية، والاستقرار القائم على سيادة القانون، وتهيئة بيئة سلمية وآمنة، ستمهد الطريق للتنمية الاقتصادية وتعزز التجارة، وهو ما نحتاج إليه الآن.

وينبغي أن ندعم جميع الجهود الرامية إلى التعاون والتنمية والسلام وأن نتجنب الخطب المثيرة للانقسام التي يمكن أن تقوض اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا أن يعمل مكتب الممثل السامي مع جميع الأطراف بموضوعية، بينما يؤدي دورا محوريا في تعزيز الإطار الديمقراطي والدستوري للبوسنة والهرسك.

وفي الختام، تؤيد الهند جميع المبادرات والحلول البناءة، بما فيها مبادرات الاتحاد الأوروبي، نحو تحقيق الكفاءة والتكامل والاستقرار بغية تعزيز الديمقراطية والسلام في المنطقة. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بتجديد ولاية العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أرحب بمشاركة كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والاتحاد الأوروبي في اجتماع اليوم.

قام شعب البوسنة والهرسك في شهر تشرين الأول/أكتوبر بممارسة حقوقه المكفولة في دستور الدولة عبر المشاركة في الانتخابات، والتي نتطلع بعد انتهائها أن تستمر البوسنة والهرسك في مسارها نحو تعزيز الاستقرار والتنمية لشعبها. ويشمل ذلك البناء على بعض التطورات الإيجابية التي طرأت مؤخرا على الأوضاع في البوسنة والهرسك، خاصة في ظل استمرار التوترات في أرجاء القارة. ويرى بلدي في سياق مناقشة اليوم التأكيد على الثوابت التالية.

أولا، نرحب بتجديد ولاية "قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك – ألثيا" بالإجماع والتي عكست الثقة التي يوليها المجلس لقوة الاتحاد الأوروبي، وما تلعبه من دور هام في تعزيز الاستقرار في البوسنة والهرسك. ونرى هنا أن قيام قادة الأحزاب السياسية في برلمان البوسنة والهرسك وكذلك أعضاء رئاسة البوسنة والهرسك بدعم تمديد ولاية القوة في شهر حزيران/يونيو قد شكل خطوة إيجابية، إذ نأمل استمرار الحوار بين القيادات السياسية لتعزيز التوافق حول المواضيع السياسية الهامة.

ثانيا، نشدد على أهمية مكافحة خطاب الكراهية حيث إن تعزيز قيم التعايش السلمي والتسامح تعد ركائز أساسية لبناء مجتمعات سلمية ومتماسكة ومزدهرة، خاصة بالنسبة للمجتمعات المتنوعة، مثل البوسنة والهرسك. وبالنسبة لنا في دولة الإمارات، فنحن نعي جيدا أهمية ترسيخ هذه القيم من واقع التجربة المريرة لمنطقتنا، والتي عانت من انتشار التطرف، والطائفية، وتأجيج مشاعر الكراهية. لذلك، نرى أنه من المهم التصدي لخطاب الكراهية أينما وجد، سواء في الوسائل الإعلامية المقروءة أو المسموعة أو المرئية. ونشيد في هذا الإطار بالتقارير التي تفيد بانخفاض الحوادث المرتبطة بخطاب الكراهية خلال الدورة الانتخابية الأخيرة، والأثر الإيجابي للقوانين التي وضعت لتحقيق ذلك.

ثالثا، نؤكد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار، لا سيما في ظل ما ذكره تقرير الممثل السامي حول وجود تحديات أمام مشاركة المرأة في هذه المجالات. فنحن جميعا ندرك أن للمرأة دورا أساسيا في تحقيق الاستقرار والسلام المستدام، خاصة من حيث دعم جهود المصالحة في أوساط المجتمعات التي تشهد توترات مستمرة. كما ستضمن مشاركة المرأة مراعاة مرئيات المجتمع على نطاق أوسع، وستفضي لاتفاقات تعود بالنفع على الجميع، وتكون أكثر قابلية للنجاح .

وختاما، يعيد بلدي التأكيد على دعمه لوحدة وسلامة أراضي البوسنة والهرسك، تماشيا مع القانون الدولي واتفاقية دايتون. ونشيد كذلك بالدور الهام الذي يلعبه الممثل السامي للبوسنة والهرسك. كما نود أن نشدد على أهمية احترام المؤسسات الوطنية التابعة للبوسنة والهرسك بشكل كامل والتي يتطلب إحلال السلام فيها الحفاظ على الاستقرار السياسي، والدفع قدما بعميلة المصالحة التي يجب على المجلس دعمها، إذ سيعود ذلك بالأثر الإيجابي ليس على البوسنة والهرسك فقط، بل على المنطقة ككل.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أولا، أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب باعتماد القرار ٢٦٥٨ (٢٠٢٢) بالإجماع، لتجديد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك. وأود أن أشيد إشادة خاصة بأيرلندا وأن أعرب عن التقدير بشكل خاص لدورها بوصفها حامل القلم بشأن

النص. لقد أحرزت البوسنة والهرسك تقدما منذ عام ١٩٩٥، ولكن سلامها الذي تحقق بشق الأنفس لا يزال هشا ويتعرض لضغوط. ولا يزال وجود قوة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا يؤدي دورا لا غنى عنه في كفالة بيئة سلمية وآمنة.

ثانيا، نود أن نشكر الممثل السامي شميت على تقريره الأخير (انظر S/2022/806). ونتطلع إلى الترحيب به في الجلسات المقبلة. فهو لا يزال ومكتبه يضطلعان بدور حاسم ويحظيان بدعم المملكة المتحدة، بما في ذلك لاستخدام سلطاته التنفيذية، إذا اقتضت الحالة ذلك.

ونود أن نهنئ شعب البوسنة والهرسك قاطبة على انتخابات ٢ تشرين الأول/أكتوبر. لقد كانت الانتخابات، بوجه عام، سلمية وديمقراطية. ولكن يجب التحقيق في حالات التزوير ومقاضاة مرتكبيها. كما نأسف لزيادة الخطب الخطيرة والمثيرة للانقسام والانفصال. يجب أن يتوقف ذلك.

بيد أنه لم يتم إنجاز سوى نصف المهمة. ونحث الجهات الفاعلة المعنية في البوسنة والهرسك على إعطاء الأولوية للتعاون والتآزر وتغليبهما على العرقلة السياسية لضمان تنفيذ نتائج الانتخابات بسرعة وفعالية. وفي هذا الصدد، نلاحظ الإجراءات التنفيذية التي اتخذها الممثل السامي في الفترة التي سبقت الانتخابات وبعدها. ويتضح من التقرير أنها كانت قرارات صعبة وأن الممثل السامي لم يستخف بها. ونحن نفهم أن القرارات اعتبرت مثيرة للجدل في بعض الأوساط، ولكن من الواضح أنها اتخذت لتعديل الوضع الراهن المضطرب الذي لم يستفد منه سوى عدد قليل. لقد كان الهدف مما اتخذه من إجراءات هو تحسين الحوكمة بما يعود بالنفع على الجميع في البوسنة والهرسك.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد التزام المملكة المتحدة باتفاق دايتون للسلام وهياكله. ونرحب بجميع الإجراءات الرامية إلى الوفاء بالشروط المحددة لاختتامها، بما في ذلك معايير ٥+٢. وما فتئنا عضوا نشطا في مجلس تنفيذ اتفاق السلام دعما للسلامة الإقليمية والهيكل الأساسي للبوسنة والهرسك بوصفها دولة واحدة ذات سيادة، تتألف من كيانين. ونحث جميع الأطراف الفاعلة في البوسنة والهرسك على تنحية المصالح الضيقة جانبا والتركيز بدلا من ذلك على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين وإحراز تقدم في بلوغ الهدف المتفق عليه المتمثل في الاندماج في المؤسسات الأوروبية – الأطلسية.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كينيا استمرار التقدم المحرز في الإصلاحات الرامية إلى تنفيذ خطة ٥+٢ وإحراز تقدم لتحقيق اندماج البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. ونشجع السلطات على مواصلة جهودها لحفز ذلك التقدم من خلال التعاون لضمان الامتثال الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. كما نحثها على اتخاذ إجراءات ملموسة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق باحترام الاتفاقات والأحكام الدستورية وبناء مجتمع يشمل كافة أفراد الشعب والمواطنين. وفي ذلك الصدد، نشيد بإجراء الانتخابات سلميا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر.

ونحث سلطات البوسنة والهرسك بقوة على تجنب أي أعمال قد تفضي إلى تقسيم أبناء الشعب على أسس عرقية أو دينية. ومن شأن أي مقاومة للشمول واحترام التنوع أن تعرض السلام الذي يستحقه شعب البوسنة والهرسك للخطر. كما تشجع كينيا التعاون بين الأطراف لتهيئة بيئة مواتية لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم وأماكنهم الأصلية، بما في ذلك وضع حد للخطاب الباعث على الشقاق ولتمجيد مجرمي الحرب. وتعتقد كينيا أن هذه هي المتطلبات الدنيا للبوسنة والهرسك لترسم طريقها نحو ديمقراطية مستقرة وفاعلة، كما أن وحدة الهدف تلك، خاصة على مستويات القيادة، مهمة جدا لإرساء أساس متين لحكم ناجح.

في الختام، ترحب كينيا بدور عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة وترحب بتجديد ولايتها. ونقدر أيضا استمرار التزام ومساعي دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعما للجهود الرامية إلى ضمان مستقبل أكثر إشراقا للبوسنة والهرسك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا.

تعتبر غانا استمرار وجود عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي عاملا مهما للحفاظ على الاستقرار بعد انتهاء النزاع وضمان بيئة آمنة في البوسنة والهرسك، كما فعلت العملية على مدى السنوات الـ ١٨ الماضية. وتشكر غانا أيرلندا على دورها بوصفها القائمة على صياغة القرار ٢٦٥٨ (٢٠٢٢)، الذي اتُخذ للتو. وشأننا شأن الوفود الأخرى، نعتقد أن التوصل إلى قرار موضوعي كان من شأنه أن يساعد على نحو أفضل في النهوض بخطة السلام في البوسنة والهرسك. وندعو إلى بذل المجلس لجهود في المستقبل في ذلك الاتجاه.

نأسف لعدم قدرة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك على المشاركة في هذه الجلسة بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. وتساعد المحادثات ذات الطابع التعاوني بين مجلس الأمن ومكتب الممثل السامي، من خلال إحاطاته، الأعضاء على تحسين فهمهم للحالة السياسية المعقدة التي تتعلق بالبوسنة والهرسك. ولذلك، نأمل أن يتمكن المجلس في المستقبل من استئناف الشكل المعمول به لهذه الجلسة.

ونشكر الممثل السامي على تقريره الأخير (انظر S/2022/806) عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك ونرحب بإعطائه الأولوية للحقوق الدستورية والانتخابية للشعب، على النحو المبين في التقرير. وبعد تأكيد لجنة الانتخابات المركزية لنتائج الانتخابات العامة في الشهر الماضي، يجب على القادة السياسيين لمختلف الكيانات أن يعملوا الآن بطريقة تعاونية وبناءة لتحقيق الوعد بإحلال السلام والرخاء لجميع الناس.

ويتوقف تطبيق اتفاق السلام في البوسنة والهرسك على الأداء الفعال لمؤسسات الدولة فيها. ومما يؤسف له أن الجمود السياسي والعراقيل لا يزالان يعرقلان أي تقدم في ذلك الصدد. ولذلك، نرحب بالقرارات التي أصدرها الممثل السامي لتيسير إنشاء الأجهزة الرئيسية للدولة والتعجيل بتشكيل حكومة جديدة. ولا تزال التزامات قادة الكيانات وبلورة توافق سياسي في الآراء بشأن حزمة الأداء الوظيفي التي أعلنها الممثل السامي أمراً حيويًا لتشكيل حكومة تؤدي وظائفها بالكامل. ويشكل ذلك أساس توصياتنا للممثل السامي بإقامة تعاون وثيق مع جميع الأطراف ومعالجة شواغلها المشروعة بطريقة تعزز الثقة وتبنيها.

وإذ نلاحظ الأثر المستمر للجمود والعرقلة السياسيين على السلام الهش الصامد منذ نهاية الحرب الوحشية، فإننا ندعو مرة أخرى جميع الأطراف السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة إلى صياغة ترتيب تعاوني يساعد على الوفاء بالالتزامات والتعهدات المقطوعة بموجب أحكام اتفاق السلام. ولا يزال يساورنا القلق إزاء أثر الخطاب الباعث على الفرقة على المجتمعات المحلية المتعددة الأعراق في البوسنة والهرسك. ومن المصلحة الجماعية للشعب الامتناع عن هذا الخطاب وعن النهج القومية. ونرى أن التطلعات السياسية لجميع الأطراف يمكن تحقيقها من خلال الحوار والمفاوضات بحسن نية.

ويجب دعم تطلعات الشعب إلى الاندماج الأوروبي بوصفه مسارا للتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق، فضلا عن الأمن السياسي الذي يوفره. وفي ذلك الصدد، نشجع مضاعفة الجهود بشأن الإصلاحات الرئيسية، ولا سيما بشأن الحكم الديمقراطي وسيادة القانون وحقوق الإنسان وإصلاح الإدارة العامة وغيرها من المؤشرات التي حددها تقرير المجلس الأوروبي لعام ٢٠١٩.

إن الهجرة الجماعية للشباب من البوسنة والهرسك علامة على أن الأمور لا تسير على ما يرام. ويجب على القادة تصور الأهداف واتخاذ إجراءات تهدف إلى بناء دولة مستقرة ومنتجة توفر فرص عمل لائقة على قدم المساواة لأولئك الذين يكمن مستقبل البلد في أيديهم. ونأسف أيضا لانخفاض مستوى مشاركة المرأة في القيادة السياسية وندعو إلى إعطاء الأولوية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة على جميع المستويات.

أخيرا، ندعو إلى تقديم دعم موحد من المجلس والمجتمع الدولي لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها. ويجب أن نحافظ على دعمنا للمصالحة والتعايش السلمي بين كافة أطياف شعبها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك.

السيد الكالاي (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر وأرجو لكم ولوفد بلدكم كل النجاح.

نرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٦٥٨ (٢٠٢٢)، الذي يمدد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، الموجودة في البوسنة والهرسك منذ سنوات عديدة، وأنا ممتن على الدور القيادي الذي تضطلع به أيرلندا.

إن من المهم التشديد على أن البوسنة والهرسك، بوصفها بلدا مضيفا، تتعاون بشكل محترم ومثمر مع عملية ألثيا، ولا سيما في مجالي بناء القدرات والتعاون مع مؤسسات البوسنة والهرسك. وأود أن أشدد على أن الحالة في البوسنة والهرسك مستقرة وآمنة منذ فترة طويلة، ونحن على استعداد لتحمل المسؤولية عن تنمية البلد.

يركز هذا البيان الذي أدلي به باسم البوسنة والهرسك، وهي دولة مستقلة ذات سيادة، في معظمه على الحالة في البلد خلال الأشهر الستة الماضية، مع التركيز بشكل خاص على الانتخابات العامة التي أجريت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. لقد كانت تلك الفترة سلمية نسبيا ومكرسة إلى حد كبير لإجراء تلك الانتخابات العامة. ويمكننا حتى القول إن الحملة الانتخابية كانت أكثر سلمية من سابقاتها، على الرغم من ترديد البعض لخطاب انفصالي وقومي من حين لآخر.

وقبل أن أقدم للمجلس تلك النظرة العامة، أود أن أؤكد في هذه المناسبة أن دولة البوسنة والهرسك هي أحد الموقعين على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، المعروف باسم اتفاق دايتون للسلام، إلى جانب بلدين آخرين مجاورين وستة شهود، هم خمسة بلدان والاتحاد الأوروبي.

ومن المعروف جيدا أن اتفاقات السلام يوقعها دائما المشاركون في الحرب المعنية. ومن وجهة نظر القانون الدولي تلك، فإن توقيع اتفاق دايتون أنهى بالتالي النزاع المسلح بين الدول، على النحو الذي حددته المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي. وأشدد على ذلك لأننا نسمع أحيانا في الحيز العام بلدانا مجاورة تدعي أنها ضامنة لاتفاق دايتون. وهذه الادعاءات غير صحيحة وسيئة النية، لأن اتفاق دايتون لا يحدد أي جهة كضامنة للاتفاق. وهؤلاء الجيران، بزعمهم خطأ أنهم ضامنون لاتفاق دايتون، يحاولون تهيئة بيئة مضللة لهم فيها الحق في التدخل في النظم السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للبوسنة، والهرسك. وببساطة، يشكل ذلك هجوما على سيادة البوسنة والهرسك وأحد أهم العوامل في زعزعة استقرار المنطقة بأسرها.

ووفقا لاتفاق دايتون للسلام، أُسندت مهمة رصد تنفيذ الجانب العسكري إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وقوة الاتحاد الأوروبي، بوصفهما خلفين قانونيين متساويين لقوة تحقيق الاستقرار السابقة، في حين يتولى مكتب الممثل السامي، بمساعدة مجلس تنفيذ اتفاق السلام، الاضطلاع ببمهمة رصد تنفيذ الجانب المدني. ومن المهم جدا أن نشير إلى ذلك، لأننا شهدنا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق انتهاكا كبيرا لتلك الأحكام من اتفاق دايتون ليس من قبل البلدان المجاورة فحسب، بل للأسف أيضا من جانب مكتب الممثل السامي نفسه. وبالنظر إلى أن موضوع مناقشة اليوم هو آخر تقرير للممثل السامي عن مدة ستة أشهر (انظر S/2022/806)، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر المجلس بأن اختصاص الممثل السامي منصوص عليه في المرفق ١٠ من اتفاق دايتون، بولاية الإشراف على تنفيذ الجانب المدني، والذي يتضمن، في جملة أمور، إجراء انتخابات نزيهة وحرة في البوسنة والهرسك.

واسترشادا بهذا الافتراض، فرض مكتب الممثل السامي في الفترة المشمولة بالتقرير السابق قرارين بشأن قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك، فضلا عن تعديلات أدخلت على دستور أحد كيانات البوسنة والهرسك. وحدث التدخل الأول في نهاية تموز/يوليه. وعدل مكتب الممثل السامي بعض الفقرات في قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك في محاولة لتحسين نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها، على الرغم من أنه كان من المعروف بالفعل بحلول ذلك الوقت أن السلطة

المختصة – لجنة الانتخابات المركزية – أعلنت في أوائل أيار/مايو ٢٠٢٢ عن إجراء الانتخابات في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. ومع الإدراك بأن الانتخابات قد أُعلن عنها وفقا للقواعد القائمة، فقد أدخل الممثل السامي بالتالي أول تعديل على تلك القواعد، مدعيا أنه كان يحاول تحسين نزاهة العملية الانتخابية. بيد أن الهيئة التي تجري الانتخابات، وهي لجنة الانتخابات المركزية، لم يكن أمامها سوى شهرين لتنظيم ذلك الجزء من العملية الانتخابية وفقا لتلك القواعد الجديدة، وهذا الوقت ليس كافيا. والنتيجة هي ما نراه اليوم. إننا نواجه صعوبات في فرز نتائج الانتخابات، وتم تحديد عدد من المخالفات، بل وشهدنا ظهور بطاقات اقتراع مزورة. ومن الواضح أن التغييرات التي أدخلت على قواعد الانتخابات قبل شهرين فقط من الانتخابات جعلت من المستحيل على لجنة الانتخابات المركزية تنظيم كل شيء على النحو الملائم وفي الوقت المحدد. والطرف المسؤول عن ذلك ليس سوى مكتب الممثل السامي.

وحدث التدخل الثاني في يوم الانتخابات، ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن أنهى مواطنو البوسنة والهرسك تصويتهم. وفي ذلك التدخل الثاني، فرض مكتب الممثل السامي قواعد جديدة تماما لتعيين مندوبين في مجلس الشيوخ التابع للهيئة التشريعية لكيان البوسنة والهرسك التابع لاتحاد البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، أدخل الممثل السامي تعديلات على دستور كيان البوسنة والهرسك التابع لاتحاد البوسنة والهرسك، رغم أن ذلك ليس جزءا من الجوانب المدنية لاتفاق دايتون التي تقع ضمن ولايته على النحو المنصوص عليه في المرفق ١٠.

ولتوضيح كل هذا قدر الإمكان، سأتشاطر مع المجلس بعض العناصر التي تجعل من السهل فهم الكيفية التي اتخذ بها الممثل السامي إجراءات تتعارض مع المرفق ١٠ من اتفاق دايتون للسلام ودستور البوسنة والهرسك، مما يترك البوسنة والهرسك في حالة من عدم الاستقرار وغير قادرة على مواصلة طريقها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإقامة تحالف مع الناتو.

العنصر الأول المتنازع عليه هو كما يلي. يقصد بالبوسنة والهرسك بموجب دستورها أن تكون بلدا ديمقراطيا يعمل في ظل سيادة القانون وإجراء انتخابات حرة وديمقراطية. وقد انتهك الممثل السامي هذا المبدأ الدستوري عندما فرض تغييرات على قواعد الانتخابات بعد انتهاء الانتخابات. وبذلك، خدع الممثل السامي كل ناخب في البوسنة والهرسك، لأنهم كانوا سيصوتون بالتأكيد بشكل مختلف لو كانوا على دراية بقواعد الانتخابات الجديدة. وفي الوقت نفسه، خدع الممثل السامي جميع الأطراف الفاعلة في الانتخابات – وبشكل أكثر تحديدا، جميع الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين، الذين كانوا سيقدمون بالتأكيد قوائم وبرامج انتخابية مختلفة كانت ستتماشى مع القواعد الانتخابية الجديدة.

كيف يمكن للبوسنة والهرسك أن تنفذ مبدأها الدستوري بوصفها بلدا ديمقراطيا إذا تغيرت قواعد الانتخابات بعد الانتخابات؟ لا يمكن لذلك أن يحدث، غير أن الممثل السامي هو الذي جعل القيام بذلك ممكنا على الرغم من أن منصبه لا يمنحه الحق في فعل أي شيء يتعارض مع دستور البوسنة والهرسك. هل من المفترض بنا أن نعتقد أن البوسنة والهرسك ومواطنيها ليسوا جاهزين بما فيه الكفاية للديمقراطية الكاملة؟ وأود أن أذكر المجلس بأن دستور البوسنة والهرسك ليس جزءا من الجانب المدني لاتفاق دايتون، وهذا يعني أنه لا يمكن تفسيره من قبل الممثل السامي. هذا هو واجب المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك وحدها.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكر المجلس بأنه في بعض البلدان الأوروبية، مثل بلغاريا ورومانيا واليونان، سواء من خلال المحاكم المحلية أو الدولية، حدث إبطال قضائي لجميع التغييرات التي أدخلت على القواعد الانتخابية مباشرة قبل الانتخابات أو بعدها، لأن السلطات القضائية تعتبر هذه التغييرات هجوما مباشرا على الديمقراطية. وبالمثل، في الولايات المتحدة، أبطلت المحكمة العليا تغييرات أدخلت على قواعد الانتخابات قبل الانتخابات مباشرة أو عندما منعت تلك القواعد جماعات عرقية معينة محددة بلون البشرة من ممارسة حقوقها المدنية، كما في قضيتي بورسيل ضد غونزاليس وميريل ضد ميليغان. وكل هذا يعني أن أي تغيير في قواعد الانتخابات مباشرة قبل أو بعد الانتخابات في أي بلد يمكن اعتباره هجوما مباشرا على الديمقراطية. ويبدو أن

الممثل السامي لم يأخذ ذلك في الحسبان. وعلى نفس المنوال، لدينا رأي لجنة البندقية – أعلى سلطة قانونية في أوروبا – الذي ينص بوضوح على أن قواعد الانتخابات يجب ألا تتغير بمعدلات كثيرة وألا يتم تغييرها أبدًا في غضون عام واحد من الانتخابات، وذلك لسبب أن جميع المواطنين والجهات الفاعلة في الانتخابات يجب أن يكون لديهم ما يكفي من الوقت للتعرف على قواعد الانتخابات الجديدة. ولم يحترم الممثل السامي هذا الرأي أيضا.

والعنصر الثاني المتنازع عليه هو كما يلي. فقد أجرى الممثل السامي تغييرات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك يجري بموجبها تقييم للمواطنين الأحياء من خلال صيغة رياضية ويتم تحديد معامل مشاركتهم في العملية الانتخابية وفقا لانتمائهم الإثني. وهذا يعني أن مواطني البوسنة والهرسك الذين يشكلون جزءا من أقلية إثنية في أجزاء معينة من البلد قد يكون لديهم معامل ٠,٥ على سبيل المثال، في حين أن المواطنين من نفس الإثنية في الجزء الجنوبي من البوسنة والهرسك قد يكون لديهم معامل ١,٥، مما يمنحهم حقوقا وفرصا أكبر في العملية الانتخابية. وهذا هو أشد شكل من أشكال التمييز الإثني وهو محظور بموجب اتفاقات مثل اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ضمن اتفاقيات أخرى. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن تلك الصكوك الدولية جزء لا يتجزأ من دستور البوسنة والهرسك، حيث تطبق تطبيقا مباشرا. فكيف يمكن لأي بلد يدعي أنه يثمن شعبه – البشر الأحياء – ومع ذلك يمنحهم معاملا شخصيا أعلى أو أدنى يحدد ما إذا كان لديهم مستوى أعلى أو أدنى من حقوق الإنسان؟ والجواب بسيط جدا. لا يوجد بلد يمكنه أن يفعل ذلك.

ومما يبعث على القلق بوجه خاص أن الممثل السامي قد دمر تماما مبدأ سيادة القانون، الذي ينطوي على المساواة بين الجميع أمام القانون بدون استثناء. وعلى النقيض من ذلك، أنشأ نظاما لا يكون فيه جميع المواطنين والأشخاص والأفراد متساوين أمام قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى ذلك، لم يحترم الممثل السامي حكما واحدا أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بوجود تمييز نظمي، يشكل رفضه التزاما دستوريا في البوسنة والهرسك. وذلك مؤشر آخر على انتهاك الممثل السامي لدستور البوسنة والهرسك وغيره من المعايير الدولية. وكمثال على ذلك، بصفتي يهودي الإثنية من البوسنة والهرسك، لن تكون لدي حقوق أو فرص أو إمكانات متساوية للمشاركة على نحو ملائم في العملية الانتخابية في النظام الانتخابي الجديد الذي فرضه الممثل السامي.

من الواضح أن شخصا ما في البوسنة والهرسك، يحاول تهيئة بيئة تقوم على فرضية "المساواة، ولكن الفصل"، أي دمج التمييز العنصري مع الإثني وقد رفضا منذ عقود، تماما كما رُفضت جميع عناصر الفصل العنصري. ويحاولون، للأسف، من خلال تدخلات الممثل السامي، فرض نظام سياسي واجتماعي في البوسنة والهرسك – وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

أما العنصر الثالث المتنازع عليه فيتعلق بالتعديلات التي فرضها الممثل السامي على دستور كيان البوسنة والهرسك التابع لاتحاد البوسنة والهرسك، القائم على تعدادين مختلفين للسكان، أحدهما كان في عام ١٩٩١ والآخر في عام ٢٠١٣. ويظهر قراره نيته الواضحة، بالتعاون مع جمهورية كرواتيا المجاورة، لضمان المشاركة غير المحدودة في الحكومة من جانب حزب سياسي واحد، أي الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، وهو فرع من نفس الحزب السياسي في كرواتيا المجاورة. ووفقا للتعداد السكاني في عام ١٩٩١، ينبغي أن يكون هناك خمسة وزراء من أصل كرواتي تحت سيطرة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في كيان حكومة البوسنة والهرسك التابع لاتحاد البوسنة والهرسك. ولكن وفقا للتعداد السكاني في ٢٠١٣، ينبغي أن يكون هناك وزيران أو ثلاثة أقل.

لذلك، أبقى الممثل السامي بشكل كامل وعن وعي وإدراك على الحصة الإثنية اعتبارا من عام ١٩٩١ لأنها تتوافق مع رغبات كرواتيا المجاورة. ومن ناحية أخرى، فإنه باستخدام تعداد عام ٢٠١٣ لملء مقاعد أعضاء مجلس الشيوخ في هيئتنا التشريعية، ومجلس الشعب،

قد زاد من الحصص اللازمة لاتخاذ القرارات، لصالح نفس الكروات العرقيين الذين يسيطر عليهم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي. وهذا ما جعل البوسنة والهرسك البلد الوحيد في العالم الذي يستخدم تعداد سكاني لتشكيل الهيئات التشريعية للحكومة وتعداد آخر لتشكيل الهيئات التنفيذية. إن الممثل السامي بقيامه بذلك، فقد أدخل جميع مواطني البوسنة والهرسك في حالة تامة من عدم اليقين القانوني.

بالإضافة إلى ذلك، ينص المرفق ٧ من اتفاق دايتون للسلام على عودة جميع المشردين إلى ديارهم قبل الحرب، وإلى أن تكتمل تلك العملية، يجب تطبيق تعداد عام ١٩٩١. والسبب في ذلك بسيط جدا، أي ما دام السياق الحالي قائما، فلن يكون من الممكن أبدا إضفاء الشرعية على نتائج التطهير العرقي في البوسنة والهرسك، وفقا للأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. بيد أن الممثل السامي، من خلال قراراته، أعلن بصورة غير رسمية أن المرفق ٧ لم يعد ساريا، وبذلك قبل رسميا نتائج التطهير العرقي والإبادة الجماعية وغير ذلك من جرائم الحرب البشعة للغاية. وهذه ليست مهمة الممثل السامي، وتضر جدا باتفاق دايتون للسلام.

ويشير العنصر الرابع المتنازع عليه إلى أن الممثل السامي خطط ونفذ كل ذلك بالتعاون مع جمهورية كرواتيا المجاورة، وهو ما أعلنته حكومة جمهورية كرواتيا نفسها علنا، وربما تعتبر نفسها ضامنة لاتفاق دايتون – وهو بالتأكيد ليس كذلك. وهكذا، ارتكب الممثل السامي، في جملة أمور، ما يعتبره القانون الجنائي للبوسنة والهرسك جريمة جنائية. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ الممثل السامي بشكل انتقائي أحكام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بعدم تنفيذ حكمها الوحيد المتعلق بنبذ التمييز، وهو الحكم الصادر في قضية كومشيتش، وبذلك ارتكب جريمة جنائية أخرى، هي عصيان قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

أخيرا، أود أن أتشاطر مع المجلس بعض الملاحظات الهامة.

لم يتحقق مقصد الممثل السامي في التمكين من إجراء انتخابات أكثر نزاهة بالقرارات التي اتخذها. بل على العكس من ذلك، فقد أدخلت عددا من العناصر المربكة وجعلت من الصعب تنفيذ العملية الانتخابية. ومقصده الثاني يرتكز على اعتقاد مفاده أننا نريد، تمكين إلغاء الحظر على عملية تشكيل الحكومة من خلال التدخل في دستور كيان البوسنة والهرسك التابع لاتحاد البوسنة والهرسك والقانون الانتخابي للبوسنة والهرسك

ببساطة، هذا ادعاء وليس صحيحا، لأن إلغاء الحظر لم يحدث، وفي الوقت نفسه، أدخل تفاوتا كبيرا في سلطات تشكيل الحكومة في كياني البوسنة والهرسك، في حين يُفترض أن يحترم كلا الكيانين دستور البوسنة والهرسك. وليس من الممكن اتباع طريقتان مختلفتان لتشكيل الحكومة في كياني البوسنة والهرسك، والكيانان ملزمان باحترام أحكام دستور البوسنة والهرسك.

إن الممثل السامي، بإدخاله تلك التغييرات على قواعد الانتخابات قبل الانتخابات وبعدها مباشرة، فقد انتهك دستور البوسنة والهرسك وعددا من القوانين الدولية المدرجة في النظام القانوني للبوسنة والهرسك. وهذا بالتأكيد ليس دوره ولا يمكن أن يكون كذلك. لقد خدع الممثل السامي الناخبين بتغيير قواعد الانتخابات بعد إجراء الانتخابات، ذلك الفعل تسبب في زعزعة استقرار الحالة في البوسنة والهرسك إلى حد كبير، والدليل على ذلك الاحتجاجات الجماهيرية للمواطنين أمام مبنى مكتب الممثل السامي في سراييفو الذين يشعرون بعدم الرضا ويعتقدون أن الفصل العنصري قد أدخل إلى بلدهم. وبالإضافة إلى ذلك، قُدم استئناف إلى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، لأن قرارات الممثل السامي غير دستورية بشكل واضح. وبدلا من انتظار نتيجة تلك المحكمة، يمارس الممثل السامي ضغوطا على الجهات الفاعلة السياسية، بل وحتى على الهيئات القضائية، لتنفيذ قراراته في أقرب وقت ممكن. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

لتلك الأسباب جميعها، أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن دور الممثل السامي الحالي أصبح مزعزعا للاستقرار، وصيب في مصلحة أحد البلدان المجاورة، فضلا عن بعض الموجهين الدوليين للممثل السامي، ولكن على حساب دولة البوسنة والهرسك ومواطنيها.

أغتنم هذه الفرصة لأشدد على أن البوسنة والهرسك لا تزال تؤيد مؤسسة الممثل السامي، وفقا لولاية اتفاق دايتون للسلام، ولكن نشاط الممثل السامي بالنيابة الحالي أصبح مشكلة تحتاج إلى حل في أقرب وقت ممكن. ولهذا السبب من المهم أن نقول مرة أخرى إن أي شخص يؤدي واجبات الممثل السامي لا يمكنه أن يفعل أشياء غير دستورية، أو أن يعمل خارج نطاق سلطته، وهو ما يحدث للأسف الآن. ولهذا السبب أدعو أعضاء المجلس إلى حسم تلك المسألة معا ومساعدة البوسنة والهرسك على السير على الطريق الديمقراطي في الفترة المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد غونزاتو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الـ ٢٧ دولة. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا.

يسر الاتحاد الأوروبي أن مجلس الأمن قد جدد ولاية عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك، قوة الاتحاد الأوروبي – بعثة ألثيا، نظرا لأهميتها في صون الأمن وتهيئة بيئة مستقرة. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه القاطع بمنظور البوسنة والهرسك للاتحاد الأوروبي بوصفه بلدا وحيدا وموحدا وذا سيادة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإجراء انتخابات عامة في البوسنة والهرسك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ويشكل ضمان إجراء الانتخابات وفقا للمعايير الأوروبية أولوية رئيسية المبينة في رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبعد التحقق من نتائج الانتخابات، يتوقع الاتحاد الأوروبي من جميع الجهات الفاعلة السياسية أن تتحمل المسؤولية الكاملة وأن تتعاون من أجل الإسراع في تشكيل هيئات تشريعية وحكومات قادرة على أداء وظائفها على مستوى الدولة والكيان والكانتونات من أجل التركيز على الإصلاحات على طريق الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالفرنسية)

يرحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق السياسي الذي أبرمه قادة البوسنة والهرسك في بروكسل، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، وهو أمر ضروري لتحقيق الاستقرار والأداء السليم للبلد وتلبية تطلعات سكانه. ونحض جميع القادة السياسيين في البوسنة والهرسك على التنفيذ السريع للالتزامات المحددة في الاتفاق وإلى التنفيذ العاجل للإصلاح الدستوري والانتخابي، الذي سيمكن البلد من المضي قدما بشكل حاسم على مساره الأوروبي، استنادا إلى الإرادة الحرة لسكان البوسنة والهرسك.

في حزيران/يونيه، أبرز المجلس الأوروبي بأنه مستعد لمنح البوسنة والهرسك مركز البلد المرشح، وتحقيقا لهذه الغاية، دعا المفوضية الأوروبية إلى الشروع، بدون إبطاء، في تقديم تقرير إلى المجلس الأوروبي عن تنفيذ الأولويات الرئيسية الـ ١٤ المحددة في رأيه، وإيلاء اهتمام خاص للأولويات التي ستشكل مجموعة إصلاحات هامة لكي يواصل المجلس الأوروبي النظر فيها.

(تكلم بالإنكليزية)

أخيرا، يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد دعمه الثابت لولاية الممثل السامي كريستيان شميدت في البوسنة والهرسك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستيفانوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في أعقاب العرض الأخير لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2022/739) عن الحالة في كوسوفو وميتوهيا، فإن جلسة اليوم تتيح لحكومة صربيا فرصة أخرى للتشديد على أن صربيا تحترم باستمرار مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

في البداية، اسمحوا لي أن أقول ما هو واضح. صربيا ملتزمة التزاما واضحا وثابتا بالحفاظ على سيادة جارتها البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها. وفي إطار اتفاق دايتون للسلام، ووفقا لروحه، تؤيد صربيا البوسنة والهرسك بوصفها دولة واحدة مؤلفة من كيانين، وتؤيد

كذلك جميع القرارات التي تتخذها مؤسسات الدولة بموجب سلطاتها الدستورية. وإذ تضع صربيا في اعتبارها أن الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك قد أجريت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، فإنها تأمل أن تكتمل العملية من دون تأخيرات لا داع لها، وأن تضطلع مؤسسات الدولة الجديدة على جميع المستويات بمسؤولياتها في القريب العاجل، لصالح جميع المواطنين.

بالنسبة لصربيا، تشكل العلاقات الثنائية مع البوسنة والهرسك إحدى ركائز الاستقرار والازدهار الإقليميين. ونحن على استعداد للإسهام بحسن نية في مواصلة المضي قدما بحوارنا وتعاوننا مع المؤسسات في سراييفو. وتكرس صربيا نفسها أيضا لتطوير علاقاتها بشفافية مع جمهورية صربسكا وفقا لاتفاق دايتون، وما زلنا مصممين على تكثيف تعاوننا مع كيان اتحاد البوسنة والهرسك. وستواصل صربيا العمل كشريك موثوق به لضمان استمرار تعزيز التعاون الشامل وتحقيق المصالح المتبادلة.

لقد مكّن اتفاق دايتون للسلام، وصربيا أحد ضامنيه، من إنهاء النزاع المأساوي في البوسنة والهرسك وإرساء الأساس لمستقبل يسوده السلام. وبالإضافة إلى ذلك، مكّن من تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي وإحراز تقدم في عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي وتعزيز تعاون البوسنة والهرسك مع جميع جيرانها. ولئن كان ينبغي لنا جميعا أن نواصل السعي إلى تحسين نجاح النتائج، ينبغي عدم الاستهانة بتلك الإنجازات أو التغاضي عنها. ولذلك، نعتقد أن الاتفاق لا يزال يمثل أرضية صلبة جدا للتطور الجاري للبوسنة والهرسك وتحقيق مزيد من التقدم نحو عمليات تكامل أوسع نطاقا. والأمر الذي لا يقل أهمية هو أن الاتفاق يشكل أساسا لاستمرار عملية المصالحة. فهو يُمكّن من بناء الثقة من خلال إدانة جميع الجرائم التي ارتكبت في البوسنة والهرسك وتقديم جميع الجناة إلى العدالة والإعراب عن الاحترام لجميع الضحايا، بغض النظر عن أصلهم العرقي. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق المصالحة الدائمة في البوسنة والهرسك.

ترى صربيا أن توافق الآراء هو السبيل الشرعي والفعال الوحيد لحل المسائل المتصلة باحتياجات البوسنة والهرسك وتطلعاتها الحالية. وما فتئت الحكومة الصربية تشدد دائما على الدور الرئيسي للحوار في التوصل إلى اتفاق بين الكيانين والشعوب الثلاثة المؤسِّسة. فالحلول المفروضة من الخارج، التي تنتهك توافق الآراء وتخل بالنظام الداخلي للضوابط والموازين، تأتي بنتائج عكسية وقد تضر باستقرار البلد والمنطقة ككل.

تحترم صربيا حق كل دولة في وضع سياستها الخارجية بصورة مستقلة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمشاركة في المنظمات السياسية والأمنية. وغني عن القول إن ذلك المبدأ ينطبق أيضا على علاقاتنا مع البوسنة والهرسك وعلى كل اتفاق تبرمه السلطات البوسنية وفقا لاتفاق دايتون. وترحب صربيا بقرار المفوضية الأوروبية المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الذي يقترح منح البوسنة والهرسك مركز المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي. وتؤيد صربيا بقوة أيضا الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مناسبة للمسائل المعلقة من خلال الحوار الداخلي وتوافق الآراء بين الكيانين والشعوب الثلاثة المؤسِّسة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يمكن للأطراف السياسية الفاعلة في البوسنة والهرسك التوصل إلى حلول مقبولة لدى الجميع ومن أجل رفاه الجميع. وحكومة بلدي مستعدة لتشاطر خبرتها ودرايتها الفنية، استنادا إلى عملية اندماجها في الاتحاد الأوروبي. كما أننا لا نزال مستعدين للاضطلاع بالأنشطة المشتركة التي يمكن أن تقربنا من هدفنا المشترك المتمثل في عضوية الاتحاد الأوروبي.

ويسرنا أن البوسنة والهرسك تبدي اهتماما متزايدا بصيغة "مبادرة منطقة البلقان المفتوحة"، التي تشارك فيها صربيا بنشاط مع ألبانيا ومقدونيا الشمالية. وقد رحب كبار المسؤولين في البلدان الثلاثة بالسيد زوران تيغيلتيجا، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك آنذاك، خلال مؤتمر قمة "منطقة البلقان المفتوحة" الذي عقد مؤخرا في بلغراد يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر. وحققت المبادرة بالفعل نتائج ملموسة في بلوغ هدفها المتمثل في التدفق الحر للأشخاص والسلع ورؤوس الأموال والخدمات. وبالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية الواضحة، يُنتظر أن تسهم المبادرة أيضا في تحقيق أولويات السياسة الخارجية المشتركة

للمنطقة على نحو أسرع، وفي مقدمتها العضوية في الاتحاد الأوروبي. ولذلك، يحدونا الأمل في أن يتخذ ممثلو البوسنة والهرسك المنتخبون حديثا خطوات إضافية نحو تعاون أوثق بكثير في إطار "مبادرة منطقة البلقان المفتوحة".

تستحق البوسنة والهرسك أن ترى آفاقا واعدة لمستقبلها، والتي ينبغي أن تشمل إحراز تقدم في شؤونها الداخلية وتعزيز التعاون الإقليمي والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. إن البوسنة والهرسك أحد جيران صربيا المباشرين. ويرتبط استقرارها وازدهارها ارتباطا وثيقا برفاه صربيا. ولذلك، ستظل صربيا ملتزمة بالسلام والأمن والتنمية في البوسنة والهرسك وكامل المنطقة التي تنتمي إليها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأتمنى لكم كل النجاح.

تؤيد كرواتيا تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

بادئ ذي بدء، نود أن نرحب بتمديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي لأنها تقوم بدور مهم في دعم الاستقرار والأمن في البوسنة والهرسك. ولا تزال كرواتيا ملتزمة بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وتشكيلتها الدستورية.

وقد أحاطت كرواتيا علما بالانتخابات العامة التي جرت مؤخرا في البوسنة والهرسك. ونأسف لأن الحملة الانتخابية شابتها خطب تحرض على الحرب وخطب كراهية. وقد أظهرت الحملة أنه لا تزال هناك بعض القوى السياسية في البوسنة والهرسك التي تشكك في اتفاق دايتون للسلام وتتحداه وتسعى إلى السلطة والهيمنة بوصفهما سياستها المفضلة، بدلا من الحوار والحلول التوفيقية. ولا يزال ذلك يشكل تهديدا للاستقرار السياسي في البلد. وتؤيد كرواتيا عمل الممثل السامي شميت، الذي يقدم إسهاما قويا بوصفه قوة لتحقيق الاستقرار خلال فترة حساسة بالنسبة للبلد. ويتجلى ذلك بشكل خاص في قراره بشأن يوم الانتخابات، الذي ساعد في التخفيف من بعض الشواغل الأكثر إلحاحا بشأن التمثيل العادل. والأمر متروك الآن للقادة السياسيين في البوسنة والهرسك لاغتنام هذه الفرصة لمواصلة عملية الإصلاح الدستوري والانتخابي. وينبغي لهذا الإصلاح أن يزيل جميع أشكال التمييز في العملية الانتخابية بضمان المساواة بين جميع الشعوب المؤسِّسة من خلال تمثيلها المشروع في المؤسسات على جميع المستويات، فضلا عن حقوق جميع المواطنين، بما في ذلك حقهم في الترشح للانتخابات. وسيكون ذلك إسهاما رئيسيا في الاستقرار السياسي الدائم للبلد وخطوة لا غنى عنها للآفاق الأوروبية للبوسنة والهرسك، التي تؤيدها الغالبية الساحقة من سكانها.

وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات، ندعو الجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة في البلد إلى الدخول في حوار ما بعد الانتخابات، بمسؤولية كاملة. وينبغي تشكيل الحكومة والمؤسسات الأخرى بسرعة ومن دون تأخيرات لا داع لها حتى يتمكن البلد من التركيز على الإصلاحات الأساسية. إن الحالة السياسية والاقتصادية الصعبة تكبل إمكانات سكان البوسنة والهرسك، حيث إن انعدام الآفاق لا يزال يحفز الشباب على مغادرة البلد. وينبغي عكس ذلك الاتجاه بإجراء الإصلاحات اللازمة. وفي هذا الصدد، ترحب كرواتيا بالتوصية مؤخرا بأن تصبح البوسنة والهرسك بلدا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد كال ممثل البوسنة والهرسك اتهامات عديدة وقاسية بشكل مستغرب ضد الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك وإلى حد ما ضد كرواتيا أيضا. وهذه الاتهامات من الكثرة بحيث لا يمكن تناولها كل على حدة الآن، ولكنها بالتأكيد تستحق تعليقا عاما.

ينظر كثير من الناس في البوسنة والهرسك إلى الماضي والحاضر على السواء بصورة مختلفة. بيد أن معظمهم قد يتفق على أن النظام الانتخابي في البوسنة والهرسك يفتقر إلى العدالة والإنصاف لأسباب مختلفة. فإلى حد كبير، يُحرم أعضاء الأقليات العرقية من

حقوقهم الديمقراطية وتنتهك حقوق الشعوب المؤسسة – وقد انتُهِكَت – من خلال المعالجات الانتخابية والتلاعب.

وإذ أن المفاوضات بين الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك بشأن إصلاح القانون الانتخابي تمشيا مع قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد عُرقِلت عمدا واستراتيجيا من قبل بعضها، فإن الشيء الوحيد الذي كان بإمكان الممثل السامي أن يفعله – ليضفي بعض الشرعية على الأقل على الانتخابات وليمنع وضع العراقيل أمام تنفيذ نتائجها – هو التدخل وتعديل بعض القواعد الانتخابية التي أدت إلى استمرار التمييز. وقد اتخذ الممثل السامي القرارات بصورة مستقلة، متدخلا وفقا لولايته، عندما فشلت الآليات السياسية الوطنية فشلا ذريعا. وهو يستحق في ذلك الجهد – لحماية الاستقرار الديمقراطي وحسن سير مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك – دعمنا الكامل، لا النقد والاتهامات.

وينبغي دائما حل المسائل المتنازع عليها في البوسنة والهرسك، كما في أماكن أخرى، بروح الاحترام المتبادل والتعاون والحلول التوفيقية. وإنه لأمر ضار باستقرار البلد أن يكون الكروات من البوسنة والهرسك قد حرموا للمرة الرابعة، من خلال المعالجات الانتخابية والتلاعب خلال هذه الانتخابات، من أن يكون لهم ممثل شرعي في الرئاسة. فقد انتخب السيد كومشيتش من قبل الناخبين غير الكروات الأكثر عددا، الذين صوتوا استراتيجيا ليوصلوا ممثلا بوسنيا والممثل الكرواتي الذي يريدون على حد سواء إلى رئاسة البوسنة والهرسك. ويتعارض ذلك التلاعب بطبيعة الحال مع روح اتفاق دايتون – باريس للسلام والمساواة بين الشعوب المؤسسة في البوسنة والهرسك والمعايير الديمقراطية بشكل عام.

ويحدونا وطيد الأمل في أن تواصل الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك العمل على الإصلاحات الانتخابية وغيرها من الإصلاحات بحسن نية، وأن لا تكون هناك حاجة إلى المزيد من تدخلات الممثل السامي هذه في المستقبل. ويجب أن تكون الجهات الفاعلة في البوسنة والهرسك قادرة على حل الخلافات فيما بينها بنجاح.

وستواصل كرواتيا، بوصفها بلدا صديقا ومجاورا، تقديم دعم لا لبس فيه للبوسنة والهرسك للتغلب بنجاح على تحدياتها السياسية والاقتصادية وإحراز تقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي الفرصة التي ترجوها الأغلبية العظمى من مواطني البوسنة والهرسك، بغض النظر عن قوميتها أو انتمائها العرقي، لمستقبلها.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.